الثورة الخميس 22 شعبان 1434هـ - 12 يوليو 2012م العـدد (17403)

مصر.. تحليل الأسبوع

من ربيع الثورة إلى خريف الانقسامات !

■،، القرار الجمهوري الذي أصـدره الرئيس المصري المنتخب الدكتور محـمـد مـرسي، والذي بموجـبـه أعـاد مجلس الشعب إلى العمل بعد أن صـدر حكم المحكمـة الدستورية ببطلانه وقرار المجلس الأعلى للقـوات المسلحة، الذي كان يقوم بدور رئيس الجـمهورية بحله تنفـيـذاً لحكم المحكمـة الدسـتـورية العليا، هذا القرار أدخل مصر في أزمة تتـفاعل على صفيح ساخن، حيث أحدث منذ إعلانه مساء الأحـد الماضي، صدمـة كبيرة في الشارع المصري وفي الأوساط السياسية والقضائية والقانونية،

محمد شبيطة

فكانت ردود الأفـعـال بمستـوى فـعل القـرار وأشـد منه، كـانت ردود الأفعال السياسية لمختلف القوى الليبرالية واليسارية والقومية، رافضة بقوة لهذا القـرار، واصـفـةً إياه بأنه يقـوض أسس الدولة المصـرية، وأنه يمثل سـابقـة خطيـرة بتـدخله في السلطة القضائية، وقد تصدت هذه القوى، ممثلةً بأحزاب الوفد والكرامة والمصريين الأحرار والمصري الاجتماعي والتجمع والجبهة، إضافةً إلى عدد من الأحزاب التي وجهت أعضاء مجلس الشعب المنتمين إليها بعدم حضـور جلسة البـرلمان التي دعا إليـهـا رئيسـه الدكـتـور الكتاتني. إضـافـةً إلى الوسط سـيـاسي الرافض للقـرار، فـإن الهيئات القضـائية المصرية على مختلف درجـاتها تداعت إلى اجتـمـاع في نادي القـضـاة وأصـدرت تـحـذيرات للرئيس وأمهلته (٣٦) ساعة للتراجع عنه، معتبرةً أن قـرار الرئيس مـرسي أهان القـضـاء ممثـلاً بالمحكـمة الدسـتـورية العليـا، التي بموجب القـــانون لا يجب الطعن في قراراتها وأحكامها، وإنما تنفيذها فوراً.

المحكـمـة الدسـتـورية نفـسـهـا بعـد إصدارها في اليوم التـالي للقرار، بياناً قالت فيه إنه لا يجوز الطعن في قرارها أو تفسير حكمها لأية جهة كانت، فإنها في اليوم الثالث أصدرت حكماً ثانياً زاد من إشعال الوضع في الساحة المصرية حينما أمـر الحكم بوقف تنفـيـذ قـرار الرئيس مرسي بعودة مجلس الشعب، وهذا يعتبر من أقـوى الأحكام في تاريخ القـضـاء المصـري، فـبـعـد إصدار الحكم مـسـاء الثلاثاء أحدث ضجة كبيرة، حيث رحبت به مختلف القوى السياسية الرافضة للقرار منذ البـدايـة، إلا أن القـوى التي تدعم القرار، مثل : جـمـاعـة الإخوان المسلمين، وحـزب الحـرية والعـدالة، وحـزب النور، وحـزب الوسط وهذه الأحـزاب بمجـملـهـا تمثل تيار الإسلام السياسي، كلها اتهمت المحكمة بأنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد دخلت الصراع السياسي، بل إن أحد المحامين عن جماعة الإخوان اتهم المحكمة بالتزوير منذ إصدارها قرار بطلان البرلمان في الشهر الماضي.

قرار الرئيس المصري الذي أصدره بعد عشرة أيام – فقط – على تسلمه السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أحدث تصـدعاً كبـيـراً، ليس – فـقـط – بين قـوى الثورة والقوى المناهضة، بل إن هذا القرار أحدث تصدعاً حـقـيـقـيـاً في صف القوى التي كانت شريكة في ميدان التحرير منذ بداية الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١م، من أحـزاب وتيارات وشـخـصيات سياسية وناشطين سياسيين وحقوقيين، وقد تصدر مشـهـد الرفض لقـرار الرئيس مـرسي من الشـخـصيات السياسية المرشح الرئاسي السابق حـمدين صبّاحي، وكذلك المرشح السابق أبو العز الحـريري، وعمرو موسى، وأيمن نور، ومـحـمـد البـرادعي، كل هؤلاء اتفـقـوا على أن القرار الجـمـهـوري يهـدر ويهدم بنى الدولة المصرية، خاصـةً السلطة القضائية، واعتبروه تحـدياً للقـضـاء، ودعوا الرئيس مرسي إلى التراجع عن القرار، بل إن صبّاحي دعا الرئيس مرسي، بعد حكم المحكـمة الدسـتـورية بإيقاف القـرار، إلى الالتـزام به، بل إن أحد الداعـمين لمرسي، والذي كان يقف إلى جانبه مؤيداً للقرار، وهو النائب مـحـمـد أنور السـادات، وهو رئيس حـزب سـيـاسي، أعلن بعد صـدور الحكم الأخـيـر أنه بعـد إصـدار الحكم بإيقاف القرار فإنه من الواجب مراجعة الموقف، وأضـاف أنه لا يجـوز التـصـدي لأحكام القضاء.

المجلس العسكري يبدو أنه المسـتـفـيد الوحـيـد من هذه الأزمـة التي تعـصـف بالوضع المصري وجعلته على حافة هاوية، فـهـذا المجلس، على الرغم من أنه كـان المستهدف الرئيسي من قرار مرسي، حيث أن مرسي بإصـداره هذا القرار كان قد أخذ سلطة التشـريع التي كـان يمتلكها المجلس العـسـكري بموجب الإعـــلان الدسـتـوري المكمل وأعـاده إلى مـجـلس الشعب، إلا أن هذا المجلس «العسكري» لم يكن رده بحسب المتوقع، وإنما كان بياناً وسطياً جـعل المتـحـدث باسم الرئاسـة المصرية يشيد به، مما أكد مـخـاوف عدد من المراقبين من أن هناك اتفاقاً بين مرسي والعسكر.

المجلس العسكري ببيانه أكد – فقط – على ضرورة التزام جميع مؤسسات الدولة بأحكام القـضـاء، مبيناً أنه عندما أصـدر قرار حل البرلمان كان في ظروف خـاصـة وتنفيذاً لأحكام القضاء، ولم يتصدَّ المجلس لمرسي، وإنما جـعله في مـواجـهـة مع الهيئات القضائية.

بعض الرافضين لقرار الرئيس مرسي، ممن كانوا في ساحات الثورة، مثل المخرج خـالد يوسف، اعـتـبـر يوم صـدور حكم المحكمة الدستورية بإيقاف قرار مرسي مسـاء الثـلاثاء، يوماً خـالداً في التـاريخ المصـري ومن أجـمل الأيام بعـد ٢٥ يناير ٢٠١١م، أما جماعة الإخوان فقد حشدت أنصارها يوم الثلاثاء إلى ميدان التحرير مؤيدةً لقرار رئيس الجـمـهـورية، مؤكدين أنهم سيقفون ضد كل الرافضين لقرارات الرئيس.

وفي نفس الاتجاه كان هناك حشد آخر في المنصة في مدينة نصر رافضاً لقرار مرسي ومؤيداً وداعـماً لأحكام القـضـاء، وبانقسام الشارع المصري في مثل هكذا موقف فإنه يبدو أن الرئيس مرسي يعيش أيـامـاً غـيـر جـميلة في القـصـر الرئـاسي، فأول قراراته الذي كان من المفـترض أن يجمع ويوحد المصريين، أحدث انقسـامـاً حاداً، بل إنه وضع نفسه في موقف محرج حينما يقف في مواجهة السلطة القضائية، كذلك فإن ردود الأفـعـال على قراره ربما تؤثر على هيبته وتضعفه أكثر مما تقويه، لأنه في كلتا الحالتين إن تراجع عن قراره سيضعف جماهيرياً، وإن أصر على تنفيذ قراره فـإنه بذلك يجعل من نفسه فـرعـوناً جـديداً في مـواجـهـة مع القـضـاء، بل سيعتبره مناوئوه بأنه يقف ضد القانون.

وفي هذه المعمعة التي تعصف بالساحة المصرية هناك دعـوات من قـبل ناشطين سياسـيين للجيش للانقلاب على مرسي، بل وتقديمه للمحكمة.

الخـاسـر في هذه الأزمـة كل الشـعـب المصري وكل التيارات المنقسمة، لأن المواطن المصـري الذي كان قد شـعـر بالهدوء لمدة أسـبـــوع، والذي يحلم بعـــودة الأمن والاستقرار والوضع المعيشي الطبيعي، قد يفقد الأمل في كل القوى التي تتزاحم في الساحة السياسية المصرية، ويبدو للمراقب أن أسـبـاب الوضع الهش والمتـأزم الذي تشهده مصر كانت ناتجة عن تسرع بعض القوى في التسـابق على الغنائم، رغم أن النصر لم يتحقق بشكل كامل لقوى الثورة، وهذا التسابق أحدث انقسامات متعددة بين قوى الثورة المختلفة.

على عكس ما كنا نراه في بداية الثورة المصرية، التي اسـتـمـرت في الميدان لمدة (١٨) يوماً، كأن الكل يمثل مصر، والجميع يشعرون بأنهم مصريون تناسوا حينذاك أحـــزابـهـم وتكتـــلاتـهـم وكل المصـــالـح الشخصية والفئوية، وكانوا على قلب رَجُل واحد، فقد وحّدهم مطلب واحد هو إسقاط النظام والحلم بمستقبل جميل يسود فيه العدل الاجتماعي والحرية والمساواة، أما اليوم فإن الغنائم وهوى السلطة شتتت ما تجـمـع وفرّقت مـا توحـد، وربما إن تطورت هذه الأزمة إلى مواجهات لا يحمد عقباها فإن ذلك سيؤثر على المنطقة بشكل عـام، لأن مصر هي قلب الأمة النابض بالحياة، ويظل الأمل كبيراً في أبناء مصـر الكنانة بأن يتـجاوزوا هذه الانقسـامـات والتـوجـه نحو مصر قوية جديدة ومعاصرة.

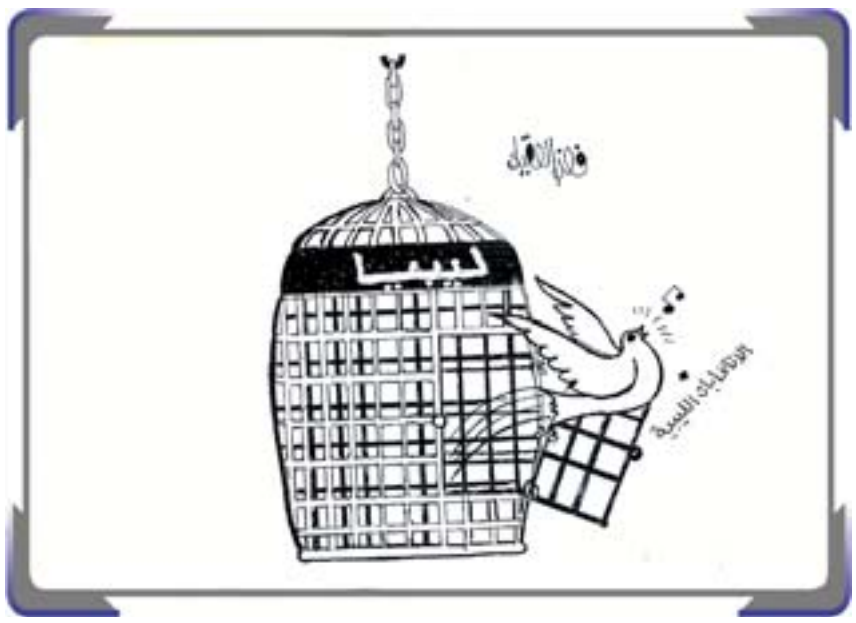

بريطانيا تنشر صواريخ أرض - جو لتأمين الأولمبياد

■،، لندن/وكالات

خسر سكان عمارة سكنية في حي بقع شرق العاصمة البريطانية لندن أمس الأول دعوى قضائية لمنع نشر صواريخ أرض- جو على سطح عمارتهم خلال دورة الألعاب الأولمبية.

ووفقاً لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» فإن سكان العمارة اشتكوا في الدعوة القضائية من أن نصب الصواريخ على سطح عمارتهم "برج فرد وبغ" المكونة من ١٧ طابقاً في حي ليتونستون سيجعلهم هدفاً للإرهابيين.

وأضافت: إن المحكمة العليا في لندن رفضت حجة سكان العمارة، وأعتبرت أن خطط وزارة الدفاع البريطانية لنشر الصواريخ على سطحها كان قراراً مشروعاً ومتناسباً.

وكان سكان العمارة هددوا الأسبوع الماضي باللجوء إلى القضاء لمنع الوزارة من نشر الصواريخ على سطح عمارتهم، بحجة أنها لم تستشرهم في مسألة نشر الصواريخ كما تستوجب القوانين المرعية.

وستنطلق فعاليات أولمبياد لندن في السابع والعشرين من يوليو وتستمر حتى الثاني عشر من أغسطس من العام الحالي، وسيليها الأولمبياد الخاص بأصحاب الاحتياجات الخاصة من العشرين من أغسطس وحتى التاسع من سبتمبر ٢٠١٢م.

مهاجرون يموتون عطشاً في عرض البحر

■،، روما/ رويترز

قالت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوم الثلاثاء إن ٥٤ شخصا كانوا يحاولون الوصول إلى ايطاليا من ليبيا ماتوا من العطش بعد رحلة استمرت ١٥ يوما فرغ خلالها قاربهم المطاطي تدريجيا من الهواء.

وقالت المفوضية نقلا عن الناجي الوحيد إن الرجل -وهو من اريتريا- انقذه خفر السواحل التونسي مصابا بحالة متقدمة من الجفاف وكان يتشبث ببقايا الزورق بعد أن رصده صيادون في الليلة السابقة. وقال الرجل انه غادر ليبيا قرب نهاية يونيو حزيران ضمن مجموعة من ٥٥ شخصا نصفهم من اريتريا.

وقالت لورا بولدريني المتحدثة باسم الأمم المتحدة لمحطة تلفزيون سكاي تي جي ٢٤ قال لنا انه حدثت على الفور مشكلات على متن القارب حتى انهم لسوء الحظ لم يتح لهم اخذ زجاجة مياه ولذا فإنهم حينما ضلوا الطريق واستمرت الرحلة بدأ الناس يمرضون ويموتون من نقص المياه."

وأضافت قولها "كيف يمكن في بحر مثل البحر المتوسط يمتلىء بقوارب الصيد والسفن التجارية والسفن الحربية أن يترك هؤلاء الأشخاص لمصيرهم على هذا النحو."

وقال الناجي الذي نقل إلى مستشفى في شرق تونس لمسؤولي المفوضية ان الزورق كان قد وصل تقريبا إلى ساحل ايطاليا لكن رياحا عاتية صدته وبدأ يفرغ من الهواء بعد بضعة أيام.

وأبلغ المسؤولين انه حينما اشتد بهم اليأس شرب كثير منهم من مياه البحر مما فاقم من احساسهم بالعطش.

وهذا الحادث هو الأحدث ضمن سلسلة طويلة من الكوارث التي قتل فيها الاف المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى جنوب اوروبا من شمال افريقيا في زوارق صغيرة مكتظة بالبشر.

ووفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفي نحو ١٧٠ شخصا هذا العام وهم يحاولون الوصول إلى اوروبا قادمين من ليبيا. ووصل نحو ١٣٠٠ إلى ايطاليا بطريق البحر منذ بداية عام ٢٠١٢ ووصل ١٠٠٠ شخص اخرين إلى مالطا.

«القاعدة» تدمر التراث الديني في مالي وتجرد شعبها من هويته

■،، جنيف/ رويترز

مر مسلحون متشددون في شمالي مالي ضريحين جديدين لأولياء مسلمين بالقرب من مسجد دجينجاربيبر الكبير في مدينة تمبكتو أمس الأول.

ويمثل الهجوم حلقة جديدة فى سلسلة هجمات المتشددين على أضرحة تعود لأولياء مسلمين فى المدينة المالية.

وقال شاهد عيان يعيش بالقرب من المسجد الذي بني فى القرن التاسع عشر الميلادى "ان المسلحين جاءوا حاملين معاول وأدوات أخرى لتدمير الضريحين".

وقال شاهد عيان آخر: "أصبنا بالصدمة. لم نعلم ماذا نفعل. شاهدت أناسا يبكون المسلحون لم يتحدثوا اللغات المحلية ويبدو انهم جاءوا من دول اخرى".

وأشار الشهود الى انه خلال عملية الهدم التى استمرت ساعات، لم يتوقف المسلحون عندما أذن المؤذن للصلاة.

وحذر مراقبون معنيون بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أمس الأول في جنيف من أن قيام متمردين بتدمير الأضرحة الدينية في شـمـال مـالي يجـرد الشـعـب من هويتـه وكرامته.

وقالت فريدة شهيد ، مقررة الأمم المتحدة للحـقـوق الثـقـافـيـة:إن "هذه الأحداث تبدو نذيرا بمسـتـقـبل مظلم للغاية للسكان في شمال مالي".

وفي يونيـــو الماضي، بدأ المتـمـــردون المسيطرون على مناطق واسعة من شمال البلاد في تدمير الأضرحة المشهورة للأولياء المسلمين – والتي ترجع للقـرن الســادس عشر – في مدينة تمبكتو.

وجاء بيان شهيد وهاينر بيلفيلت، مقرر الأمم المتحدة لشئون الحقوق الدينية، في الوقت الذي يعـقـد فـيـه الاتـحـاد الأفريقي اجتماع قمة في أديس أبابا لمناقشة عدد من القضايا من بينها الاضطرابات في مالي.

وقالت شهيد: إن الممثلين السياسيين في مالي والمجتمع الدولي ينبغي أن يعملوا معاً على حماية الحقوق الثقافية والدينية لسكان شمال مالي.

وفي الأول والثاني من يوليو، قام أعضاء من حـركـة انصـار الدين الذين يسـيطرون على المدينة منذ اكثر من ثلاثة اشهر، بهدم سـبـعـة اضـرحـة لاولياء من اصل ١٦ في تمبكتو وحطموا "الباب المقدس" لجامع ما أثار استنكارا في مالي وفي الخارج.

وباشـر مـتـشـدد جـمـاعـة انصـار الدين بتدمير اضرحة الاولياء المسلمين في تمبكتو ردا على اعـتـبـار منظمة اليونسكو ان هذه المدينة المدرجة على لائحة التـراث العـالمي باتت معرضة للخطر.

ونددت حكومة مالي بقيام جماعة انصار الدين بتدمير الاضرحة، ووصفت هذا العمل "بالعنف المدمر الذي يرقى الى مرتبة جرائم الحرب" ، كما توعدت بملاحقة المسؤولين عن هذه الاعمال في مالي وفي الخارج.

ومنذ نهاية مارس، تحتل جماعة انصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا المتحالفتان مع تنظيم القاعدة في بلاد المغـرب الاســلامي المناطق الادارية الثلاث في شمال مالي وهي تمبكتو وغاو وكيدال.

مصدرو السلاح يبحثون معاهدة تحترم حقوق الإنسان

■،، نيويورك/وكالات

أيدت بريطانيا وفرنسا وألمانيا بقوة طلبا لمنع الحكومات من السماح بعمليات تجارة السلاح التي من شأنها الإسهام في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بحسب ما ذكره مشاركون في مؤتمر معاهدة تجارة السلاح في مقر الأمم المتحدة.

وبحث مندوبو الحكومات المشاركون في المؤتمر المعايير التي ينبغي للحكومات من خلالها عدم السماح بنقل الأسلحة التي تراها تشكل خطرا على حقوق الإنسان.

وقال المندوبون إن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قضيتان أساسيتان في المعاهدة.

وقالت منظمات غير حكومية تراقب المباحثات إن قضية نقل الأسلحة وحقوق الإنسان ما زالت في محور المفاوضات بشأن المعاهدة.

يذكر أن الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا أكبر مصدري الأسلحة في العالم، حيث تسهم تلك الدول بـ ٨٠٪ من جميع صادرات الأسلحة في العالم.

وتقول منظمات غير حكومية إن مصر وسورية وإيران والجزائر وكوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا تعارض بشدة وجود معاهدة قوية حول تجارة السلاح.

وتدعو الأمم المتحدة إلى معاهدة قوية وفعالة حول تجارة السلاح، مما سينظم قانونا عملية تصدير وبيع الأسلحة الصغيرة والتقليدية حول العالم ومنع التهريب وسوق الأسلحة غير المشروعة.